

تقدمة

تخريج الحديث هو البحث عنه في مصادره الأصلية، وهو نوعان: تخريج فني ، وتخريج علمي، أما الفني فهو مجرد عزو الأحاديث لمظانها الأصلية ، وهو كالتهميش أو الإحالة ولا تعرف به درجة الحديث.

أما التخريج العلمي فهو عزو الحديث إلى مظانه ثم البحث عن درجته ، ويكون ذلك بخطوات تسمى دراسة الأسانيد .

وقد تم توضيح كل ذلك في المحاضرات السابقة ، كما تم بيان كيفية كتابة الملخصات البيانية (التشجير) والملخصات الكتابية (التعليق على الحديث بعد تخريجه وتلخيص طريقه) .

وسبق كذلك عرض مفاهيم التخريج ومصادره الأصلية والثانوية المساعدة.

ويجب التنويه إلى أن هذا المقياس يؤخذ بطريقة خاصة لدى أقسام الفقه وأصوله لاعتبارات كثيرة تم ذكرها في الحصص الأولى ، من أهمها معرفة خصوصية المصطلحات التي يستخدمها الأصوليون في تعرضهم للحديث ومعرفة نوعه والحكم عليه ، مثل الآحاد والمتواتر ، ومعناها عند أهل العلم بالحديث ، ودور معرفة دلالة اللفظ ، و التعارض والترجيح وغيرها من المسائل الخاصة بالحكم على الحديث.

فعلم الجرح والتعديل يعنى بدراسة أحوال الرواة من حيث العدالة والضبط، ومن ثم وصفهم بوصف ملائم يناسب مجموع ما ثبت فيهم من تزكية أو قدح.

فالجرح متعلق بذكر عيوب الراوي التي لأجلها ترد رواياته، سواء كانت متعلقة بالعدالة أو بالضبط.

والتعديل هو تزكية الراوي وتوثيقه بما يقتضي قبول روايته.

ونتناول هنا مراتب الجرح والتعديل ولا نفصل في أمور الجرح والتعديل لأنها من مباحث الجرح والتعديل، فما يعنيننا منها هو معرفة المراتب فحسب:

*مراتب الجرح والتعديل

ومما يجب معرفته أيضا مراتب الجرح والتعديل ليمكننا الوقوف على مكانة الراوي الذي نحن بصدد البحث عن ثقته من عدمها، ومن ثم بيان درجة حديثه.

مراتب العديل هي:

الأولى: وصف الراوي بما يدل على المبالغة وهي أعلى المراتب، كقولهم: إليه المنتهى في التثبت، أو لا أعرف له نظير في الدنيا، أو لا يسأل عن مثله، أو هو أجل من يقال فيه ثقة، أوثق الناس، أضبط الناس، أحفظ الناس، وغيرها من عبارات المبالغة.

الثانية: ما تأكد بصفة من الصفات الدالة على التوثيق، كثقة ثبت، أو ثقة حجة، أو ثقة متقن، أو ما تكرر فيه لفظ التوثيق، كثقة ثقة، أو حجة حجة، وما شابهها.

الثالثة: ما أفرد بصيغة دالة على التوثيق، كثقة، حجة، ثبت، حافظ، متقن، مصحف، ضابط، إمام، وغيرها من العبارات.

وكل هذه المراتب هي بمثابة مرتبة واحدة عند المتقدمين، ولهذا جعل ابن أبي حاتم هذه المراتب الثلاث في مرتبة واحدة، ولكن يستفاد من هذه المراتب الثلاث عند التعارض، فأحاديث أصحاب المرتبة الأولى تترجح عن أحاديث أصحاب المرتبة الثانية بقوة الضبط إن استووا في الباقي الصفات.

الرابعة: لا بأس به أو ليس به بأس، صدوق، مأمون، خيار، جيد الحديث، حسن الحديث، محله الصدق، مستقيم الحديث، (على خلاف في هذه الأخيرة، فمنهم من جعلها في الخامسة).

الخامسة: صالح الحديث، صويلح، شيخ حسن الحديث، صدوق إن شاء الله، أرجو أنه لا بأس به، مقارب الحديث.

السادسة: ما أشعر بالقرب من التجريح، وهي أدنى المراتب كقولهم شيخ، يروى حديثه، يكتب حديثه، يعتبر به، روى الناس عنه.

ورواة المرتبة الخامسة والسادسة أحاديثهم ضعيفة، ولكنها قابلة للأنجبار والتقوية، ويوجد من العلماء من يحسن أحاديث المرتبة الخامسة.

مراتب الجرح ستة هي:

الأولى: (وهي أسهلها) فلان فيه ضعف، فيه مقال، ليس بذاك، ليس بالقوي، فيه ضعف، فيه شيء، غيره أوثق منه، ليس بالمتين، سيء الحفظ، لين الحديث، فيه لين، تكلموا فيه، له ما ينكر.

أصحاب هذه المرتبة أحاديثها تكتب للتقوية والاعتبار، وهي قريبة من أحاديث المرتبة السادسة في التعديل، إلا أن أصحاب المرتبة السادسة أحسن حالا من أصحاب هذه المرتبة.

الثانية: تلي الأولى في الضعف، كقولهم: فلان ضعيف، منكر الحديث، حديثه منكر، مضطرب الحديث، لا يحتج به.

الثالثة: وهي أضعف من الثانية، كقولهم: فلان رد حديثه، مردود الحديث، ضعيف جدا، واه بكرة، طرحوه، مطروح الحديث، لا يكتب حديثه، لا تحل كتابة حديثه، لا تحل الرواية عنه، ليس بشيء، لا يساوي شيئا، ونحوها من العبارات.

الرابعة: وهي أضعف مما قبلها، كقولهم: فلان متهم بالكذب أو الوضع، فلان ساقط، فلان هالك، ذاهب الحديث، متروك الحديث، ليس بثقة، ليس بمأمون، يسرق الحديث، لا يعتبر بحديثه، فيه نظر سكتوا عنه (كلاهما عند البخاري).

الخامسة: أضعف مما قبلها، كقولهم: كذاب، يكذب في الحديث، يضع الحديث، وضاع، دجال، ونحوها من العبارات.

السادسة: ما دل على المبالغة، كقولهم: أكذب الناس، إليه المنتهى في الكذب، هو ركن الكذب، هو معدن من معادن الكذب، جبل في الكذب، جراب كذب، ونحوها وهي أردأ وأسوأ عبارات الجرح. قال السخاوي: "والحكم في المراتب الأربع هذه (الأخيرة) لا يحتج بواحد من أهلها، ولا يستشهد به ولا يعتبر به"¹

ويبقى القول أن هذه المراتب هي اجتهاد من العلماء، فيبقى على الباحث أن يرجع دائما - في حال الاستشكال - إلى مقصد الناقد من مصطلحات الجرح والتعديل ومثاله قول ابن معين: "إذا قلت لا بأس به فهو ثقة"²

¹ - فتح المغيث، السخاوي، 2\125.

² - الكفاية، ص 22.

ومن ذلك ما قال الذهبي: "وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم: "ليس بالقوي" يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت، والبخاري قد يطلق على الشيخ: "ليس بالقوي" ويريد أنه ضعيف."³

فينبغي التنبه لمثل ذلك أثناء دراسة الإسناد.

مراتب الرواة من حيث العدالة والجرح:

الرواة من حيث التوثيق والتضعيف ينقسمون إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

القسم الأول: الثقات وفيهم عدة مراتب

القسم الثاني: المختلف فيهم وفيهم أنواع

القسم الثالث: المجروحون وفيهم عدة مراتب

وهذه يحتاجها الطالب في دراسته للإسناد خاصة الرواة المختلف فيهم، لا بد من البحث والتحري عنهم، ليرجح إن كانوا معدلين أم مجرحين، ليتسنى له حكم صحيح على الإسناد، وأما تفصيلها فيكون في مقياس الجرح والتعديل.

* ما يجب مراعاته في الترجمة:

على الباحث الذي يريد أن يترجم للرواة الموجودين عنده في الإسناد أن يتبع الخطوات التالية:

1- تحديد المهمل من الرواة، وقد مر بنا كيف يكون ذلك

2- صحة تعيين الراوي قيد البحث وذلك بالنظر في شيوخه وتلامذته.

3- التأكد من سلامة الراوي من التدليس، فإن كان موصوفاً به لا بد من التنبه إلى صيغته غي

التحديث.

4-التأكد من أن الراوي قد صح له سماع من شيخه لتأكيد الاتصال من عدمه، ونستعين في ذلك بتاريخ الميلاد والوفاة للراوي وشيخه وتلميذه.

5-النظر في أقوال أهل العلم فيه، وتحقيق حاله من حيث الجرح والتعديل:

إن كان الراوي ثقة متفقا عليه، أو كان ضعيفا متفقا على ضعفه، فهذان القسمان لا ينبغي إطالة ترجمتهما، بل يذكر فيها ما يدل على ذلك، كأن يقول ثقة باتفاق أو يورد قولاً واحداً لأحد النقاد: كقول أحمد بن حنبل في يزيد بن زريع: إليه المنتهى في الثبوت في البصرة

وأما الضعيف المتفق على ضعفه، فعلى الباحث أن يبين ما إذا كان ضعفه وصل إلى حد لا يصلح للاعتبار في المتابعات والشواهد، أم أن ضعفه محتمل يصلح للانجبار والتقوية.

أما إن كان الراوي مختلفاً فيه بين الجرح والتعديل، فهذا الذي نحتاج إلى التفصيل في ترجمته لنصل إلى الحكم الراجح في ذلك.

6-إن كان موثقاً إلا في روايته عن شيخ بعينه، أو عن أهل بلد بعينه، وجب اعتبار ذلك في روايته التي هي قيد البحث.

7-إن كان ثقة إلا أنه وصف بالاختلاط، فلا بد من البحث في أسماء الرواة عنه، هل هو ممن سمع قبل الاختلاط أم بعده.

8-وفي الأخير نعطي النتيجة التي توصلنا إليها، كأن نقول: ثقة إلا في حديثه عن فلان، أو ثقة إلا أنه أخطأ أو وهم في هذا الحديث، أو نقول: ضعيف رغم تعديل فلان له بسبب...،

ونعطي نموذجاً للرواة المختلف فيهم وكيف يكون تلخيص تراجمهم ببيان الحكم النهائي عليهم، بما أورده الذهبي في ترجمة ابن لهيعة، وهو من أشهر الرواة المختلف فيهم بين الضعف الشديد وبين الضعف المحتمل، وقد جاءت ترجمته عند المزي وابن عدي والذهبي وابن حبان وابن حجر في نحو أربعين صفحة، بين موهن له ومضعف ضعفاً محتملاً وبين معدل له شاهد له بالحفظ والإتقان ثم

جرحه بعد ذلك، هذا كله لخصه الذهبي في السير بقوله: "لا ريب أن ابن لهيعة كان عالم الديار المصرية هو والليث معا، كما كان الإمام مالك في ذلك العصر عالم المدينة، والأوزاعي عالم الشام.. ولكن ابن لهيعة تهاون بالإتقان وروى مناكير، انحط عن رتبة الاحتجاج به عندهم، وبعض الحفاظ يروي حديثه، ويذكره في الشواهد والاعتبارات، والزهد والملاحم لا في الأصول. وبعضهم يبالغ في وهنه، ولا ينبغي إهداره، وتتجنب تلك المناكير، فإنه عدل في نفسه. أعرض أصحاب الصحاح عن رواياته، وأخرج له أبو داود والترمذي والقزويني، وما رواه عنه ابن وهب والمقرئ والقدماء، فهو أجود"

ثالثا- مسألة العلة والشذوذ:

بعد الانتهاء من البحث عن الاتصال والانقطاع في الإسناد ثم عدالة الرواة وضبطهم، تأتي للمسألة الثالثة، وهي مسألة البحث عن العلة في الإسناد، فما هي العلة؟ وكيف نقف عليها؟

* مفهوم العلة:

يقول ابن الصلاح: "العلة عبارة عن أسباب خفية قادحة في صحة الحديث، والحديث المعلل: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها"⁴ غير أن ابن الصلاح لم يبين ما هو هذا الشيء الخفي. وتبعه اللاحقون في كتبهم،

ويخرج بتعريفه هذا: الانقطاع، لكونه ظاهرا، وكذا الحديث الذي رواه الضعيف لأن ضعف الراوي ظاهر أيضا، وقد يشكل على تعريف ابن الصلاح بأنه لم يكن مانعا من دخول الإرسال الخفي

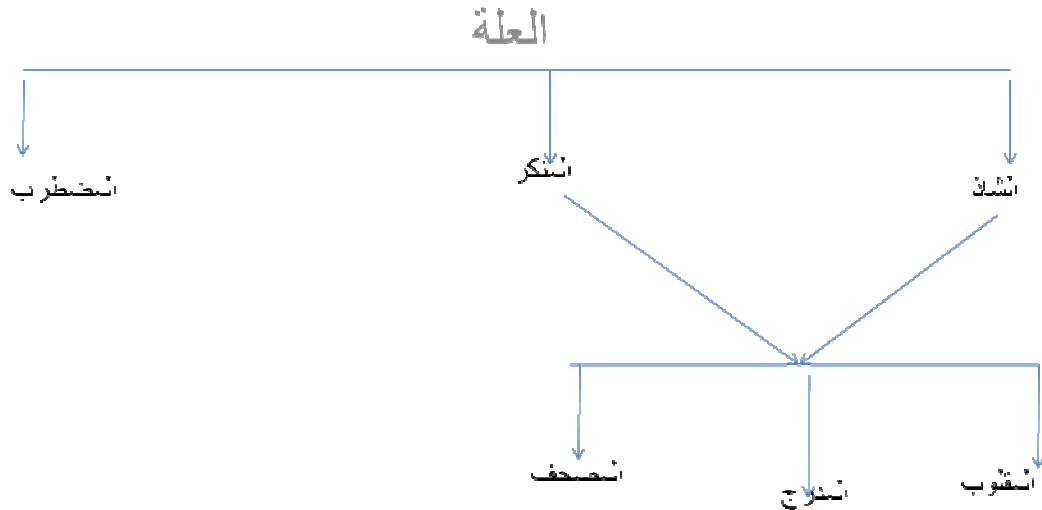
⁴- مقدمة ابن الصلاح، ص90.

*- هذا المبحث ملخص من كتاب علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، حمزة عبد الله المليباري، ص115-170.

والتدليس فيه لأن التعريف يصدق عليهما، إذ هما من الأسباب القادحة في صحة الحديث مع الغموض والخفاء

والمتتبع لكتب العلل وصنيع النقاد فيها يرى العلة عندهم أوسع مما تضمنه التعريف السابق، وأنها عبارة عن خطأ الراوي سواء كان ثقة أم ضعيفا، فلا دخل للجرح والتعديل في العلة، بشرط أن لا يكون الراوي متروكا، إذ حديث المتروك ساقط واه.

ويستخدم النقاد المتقدمون مصطلحات عديدة في بيان خطأ الراوي، تتنوع بتنوع أسباب ذلك الخطأ وصور وقوعه من الراوي، وهي كالأتي: الشاذ، المنكر، المضطرب، المقلوب، المصحف، المدرج، وتندرج هذه الأنواع كلها تحت مصطلح "العلة"، وهذا بيان تمثيلي لذلك:



فالعلة ليست نوعا منفصلا عن هذه الأنواع، بل هي تشكل معناها المشترك، وهو ، الخطأ، والدليل على ذلك أنك إذا تتبعت كتب العلل التي وضعت في الأحاديث المعلولة تجد فيها تلك الأنواع كلها ولكن قد تكون بألفاظ أخرى واضحة المعاني، كقولهم: هذا باطل، هذا خطأ، هذا وهم، هذا منكر،

هذا غريب، هذا تفرد به فلان، هذا غير محفوظ، هذا لا يشبه حديث فلان، وغيرها من العبارات التي تبين خطأ الراوي في حديث بعينه. ومثاله:

جاء في كتاب العلل للدارقطني، 192\2: "سئل الدارقطني عن حديث علقمة بن أبي وقاص الليثي عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم: (إنما الأعمال بالنيات..) الحديث، فقال: هو حديث يرويه يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن أبي وقاص عن عمر، وهو حديث صحيح عنه، وحدث بهذا شيخ من أهل الجزيرة يقال له سهل بن صقير عن الداروردي وابن عيينة وأنس بن عياض عن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ووهم عن هؤلاء الثلاثة فيه، وإنما رواه هؤلاء الثلاثة وغيرهم عن يحيى بن سعيد الأنصاري لا عن محمد بن عمرو..... إن رواية سهل بن صقير وهم"

وسهل بن صقير هذا ضعيف، وظهر خطؤه حين خالف الوقع الحديثي، وهو رواية الثلاثة وغيرهم له عن يحيى بن سعيد لا عن محمد بن عمرو. فالعلة لا تكون في حديث الثقات فقط.

معرفة العلة

إن المخالفة والتفرد وسيلتان مهمتان لمعرفة الخطأ، ذلك أن الراوي إذا أخطأ، أو تفرد بما ليس له أصل، خاصة عند روايته عن إمام مشهور.

و لا يمكن تمييز المخالفة و التفرد إلا بجمع روايات الحديث والمقارنة بينها كما سبق بيانه في النماذج المكتوبة على سبورة المدرج أما إذا كان الراوي غير معروف بالعلم والإمامة فإن دائرة البحث تتسع.

قال ابن الصلاح في بيان كيفية البحث عن العلة: " ويستعان على إدراكها(أي العلة) بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تضم إلى ذلك، تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول أو وقف

في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم لغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه، وفي كل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه⁵

وهذا نص واضح يعكس بجلاء منهج المحدثين النقاد في تعليل الأحاديث، ويتضمن النقاط التالية:
أولاً / العلة عبارة عن وهم الراوي وخطئه.

ثانياً / العلة نوع عام يشمل الشاذ والمنكر والمقلوب والمصحف والمدرج والمضطرب.

ثالثاً / الذي يكشف على الخطأ هو الناقد الجهبذ

رابعاً / وسائل كشف الخطأ هي المخالفة والتفرد مع قرائن تنضم إليها

خامساً / تعارض الوصل والإرسال وتعارض الوقف والرفع، وتداخل الأحاديث صوراً مشهورة لنوعية الأخطاء التي تقع من الرواة عموماً.

سادساً / زيادة الثقة لها ظهور في هذا النص

سابعاً / العلة كلها قاذحة

ثامناً / الحكم بالخطأ يكون على الظن الغالب.

ما يتعلق بالعلة:

العلة هي عبارة عن الخطأ الذي يقع فيه الراوي، وأن من أنواع هذا الخطأ: الشذوذ، النكارة، القلب، الإدراج، التصحيف والتحريف، الاضطراب، وهذه الأنواع لها صور تجعلها كذلك، فمن صور الشذوذ مثلاً إرسال ما هو موصول أو العكس، أو رفع ما هو موقوف أو العكس، أو زيادة ثقة، أو زيادة رجل في إسناد متصل.

وكذلك الحال في الحديث المنكر، وفي الحديث المدرج المقلوب والمضطرب.

أولا/تعارض الوصل والإرسال وتعارض الوقف والرفع:

تعني هذه المسألة أن يختلف جماعة في رواية حديث واحد مع اتحاد مخرجه، فيرويه بعضهم متصلا ويرويه آخرون مرسلا، أو يرويه بعضهم مرفوعا ويرويه الآخرون موقوفا، ويرد ذلك كثيرا في كتب العلل، كنماذج واقعية لأخطاء الرواة الثقات والضعفاء، يقول ابن الصلاح في مقدمته، ص90: "وكثيرا ما يعللون الموصول بالمرسل"، وهذه المسألة قائمة على زيادة الثقة بقدر كبير، ذلك أنه إذا كان الثقة هو الذي وصل الإسناد المرسل، فإن وصله يعد زيادة في السند حيث رواه غيره مرسلا. أما حكم الوصل فيما هو مرسل أو الرفع فيما هو موقوف فيكون وفق ما تدل عليه القرائن وليس فيه حكم مطرد، يقول ابن دقيق العيد: "من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنهم إذا تعارض رواية مسند ومرسل، أو رافع وواقف، أو ناقص وزائد، إن الحكم للزائد لم يصب في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانونا مطردا والمراجعة لأحكامهم الجزئية تعرف صواب ما نقول"⁶

ثانيا/ زيادة الثقة:

عرفها ابن رجب الحنبلي بقوله في شرح العلل، 1\425: المقصود منها أن يروي جماعة حديثا واحدا بإسناد واحد فيزيد بعض الثقات فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة" سواء كان ذلك في السند أو في المتن أو في كليهما.

ومن ثم فتعارض الوصل والإرسال وتعارض الوقف والرفع والمزيد في متصل الأسانيد وتعارض الزيادة والنقص في المتن تعد نماذج مختلفة تتجسد فيها مسألة زيادة الثقة.

أما حكم زيادة الثقة فهو كما يلي:

أما الزيادة التي تقع من بعض الصحابة على صحابي آخر فمقبولة إن ثبتت عنه دون خلاف.

⁶- توضيح الأفكار، الصنعاني، 1\343.

وأما في غير ذلك، إذا تبين للناقد أن الراوي الثقة لم يكن واحدا حين زاد في الحديث، لوجد قرائن تدل على ذلك فيكون ما زاده صحيحا.

وإذا تبين أن الراوي كان واحدا لكونه قد أدرج في الحديث ما ليس منه بسبب الاختلاط، أو لروايته بالمعنى، أو غير ذلك من الأسباب فتكون تلك الزيادة معلولة، وإن شئت سمها شاذة أو منكرة أو مدرجة أو مقلوبة .

وإذا لم يتبين الخطأ ولا الصواب في تلك الزيادة ولم تحتف بها قرائن تدل على ذلك فتصير زيادته مقبولة نظرا إلى الأصل في حاله.

ثالثا /المزيد في متصل الأسانيد:

ومعناه أن يزيد أحد الرواة رجلا في إسناد متصل لم يذكره غيره من الرواة، ومثاله:

ما روي عن عبد الله بن المبارك: حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، حدثني بسر بن عبيد الله سمعت أبا إدريس يقول: سمعت واثلة بن الأسقع يقول سمعت أبا مرثد الغنوي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها)ز

فسفيان وأبو إدريس مزيدان في هذا الإسناد فقد رواه جماعة ثقات عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن بسر بن عبيد الله عن واثلة بن الأسقع.

وحكم بعض النقاد على الإسناد المزيد أنه وهم، وذلك في ضوء القرائن التي أشار إليها أبو حاتم بقوله: "وهم ابن المبارك في زيادته (أبا إدريس) لأن بسر بن عبد الله روى عن واثلة ولقيه، ولا أعلم أبا إدريس روى عن واثلة شيئا وأهل الشام أضبط لحديثهم من الغرباء" .

وعبد الله بن المبارك ثقة معروف ومع ذلك عد ما زاده وهما، وبذلك يصبح المزيد في متصل الأسانيد جزءا مهما من مسألة زيادة الثقة.

وبهذا نفهم أن هذه المصطلحات فيها تداخل كبير فيما بينها لا بد من التنبيه له أثناء البحث عن العلة في دراسة الإسناد.

الحديث الصحيح : ما اتصل بإسناده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه غير شاد ولا معلل ، قال ابن الصلاح: "أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذًا ولا معللاً".⁷

وعادة ما يكون الحديث الذي هو في دائرة القبول موجودا في كتب السنة المعروفة: الصحيحين، الموطأ، السنن الأربعة، مسند أحمد، سنن الدارمي فأما ما كان خارج ذلك فهو في الغالب يتطلب النظر لأن معظم السنة الثابتة موجود فيما ذكرنا.

قال ابن الجوزي رحمه الله: "متى رأيت حديثا خارجا عن دواوين الإسلام، كالموطأ ومسند أحمد والصحيحين وسنن أبي داود، ونحوها فانظر فيه، فإن كان له نظير من الصحاح والحسان قرب أمره، وإن ارتبت فيه ورأيت يبين الأصول، فتأمل رجال إسناده، واعتبر أحوالهم من كتابنا المسمى به "الضعفاء والمتروكين" فإنك تعرف وجه القدح فيه.

وقد يكون الإسناد كله ثقات، ويكون الحديث موضوعا أو مقلوبا، أو قد جرى فيه التدليس، وهذا أصعب الأحوال، ولا يعرف ذلك إلا النقاد"⁸

⁷- علوم الحديث، ابن الصلاح، ص10.

⁸- الموضوعات، ابن الجوزي، 1\99 و100.

وقال ابن القيم رحمه الله: "ومما يدل على أن هذا الحديث من مناكير الراوي أنه لم يروه أحد من أهل الكتب المعتمدة، لا أصحاب الصحيح، ولا أحد من أهل السنن، مع شهرة إسناده وكونه في الظاهر على شرط البخاري"⁹

فدراسة حديث ما للوقوف على صحته أو ضعفه لا بد من التأكد من الأمور التالية:

أولاً: مسألة الاتصال من عدمه:

تعريف الاتصال: "المراد بالمتصل ما سلم إسناده من سقوط فيه بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك الحديث من شيخه حتى ينتهي الإسناد إلى قائله.. والاتصال شرط في صحة الحديث لأن الانقطاع يعني وجود حلقة مفقودة في سلسلة الرجال، ولا ندري حالة هذا المفقود فيرد الحديث بسببه، مع أن الساقط قد يكون ثقة ولكن لجهلنا به يرد الحديث صيانة للسنة النبوية، يقول الحميدي: "الحديث الذي يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم هو أن يكون متصلاً غير مقطوع معروف الرجال"¹⁰

- وهناك شواهد عديدة في كتب النقاد تبين حرصهم على تفحص الاتصال وكذا إعلاهم الأحاديث بفقدانه، نذكر منها:

ما رواه مسلم في مقدمة صحيحه: "قال أبو إسحاق إبراهيم عيسى الطالقاني: قلت لعبد الله بن المبارك: يا أبا عبد الرحمن الحديث الذي جاء " إن من البر أن تصلي لأبويك مع صلاتك وتصوم لهما مع صومك " قال: فقال عبد الله: يا أبا إسحاق عمن هذا؟ قال: قلت: هذا من حديث شهاب بن خراش، فقال: ثقة، عمن؟ قال: قلت: عن الحجاج بن دينار (أي الواسطي) قال: ثقة، عمن؟

⁹- تهذيب مختصر السنن، ابن القيم، تحقيق أحمد شاكر، 3\251.

¹⁰- التأسيس في فن دراسة الأسانيد، عمر إيمان أبو بكر، ص 29-30.

قال: قلت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال: يا أبا إسحاق إن بين الحجاج بن دينار وبين النبي صلى الله عليه وسلم مفاوز تنقطع فيها أعناق المطي، ولكن ليس في الصدقة اختلاف" ¹¹

قال النووي تعليقا على ذلك: "لأن الحجاج بن دينار هذا من تابعي التابعين فاقبل ما يمكن أن يكون بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم اثنان: التابعي والصحابي، فلهذا قال بينهما مفاوز، أي انقطاع كثير" ¹²

- وصورة المتصل أن يصرح كل رجل من سلسلة رجال الإسناد بالسماع ممن فوقه إلى منتهاه بصيغة من صيغ السماع ك(حدثنا)، (حدثني)، (أخبرني)، (أنبأني)، (قرأت عليه)، (قال لي)، أو نحوه مما يوحي باللقاء بين الراويين، أو بالعننة ¹³ إذا لم يكن الراوي من المدلسين، أو المرسلين، ومثال ذلك ما رواه البخاري في صحيحه:

"حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير قال حدثنا سفيان قال حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري قال أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إنما الأعمال بالنيات....." ¹⁴

فهذا نموذج للتصريح بالسماع من كل راو عمن فوقه إلى أن انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم. فإذا أردنا أن نعرف حقيقة المتصل لا بد أن نعرف ما يقابله، فبضدها تتبين الأشياء، إذ المتصل يقابله المنقطع.

ما لم يتصل من الأحاديث:

11- مقدمة صحيح مسلم، 16\1.
12- شرح صحيح مسلم، النووي، 89\1.
13- راجع في مسألة العننة كتاب علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، حمزة عبد الله المليباري، ص45.
14- صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، 12\1.

المتصل يقابله المنقطع، والمنقطع هو ما كان في سلسلة رجاله فجوة بين راو وآخر، أي أن أحدهما لم يسمع من الآخر الحديث، وقد تكون هذه الفجوة راو واحد أو أكثر، قد تكون في أول الإسناد أو في آخره أو في وسطه، ولكل صورة اسم خاص بها.

عدد النقاد جملة من صور الانقطاع: وهي المعلق والمنقطع والمعضل والمدلس والمرسل الجلي والخفي وجمهور أهل الحديث جعل المرسل الخفي من صور التدليس. وبعضها أشد ضعفاً من بعض، بحسب عدد الساقطين وحالهم.

1- المعلق: صورة الانقطاع في هذا النوع هو ما حذف من مبتدأ إسناده راو أو أكثر على سبيل التوالي، ولو إلى آخر الإسناد¹⁵، وسمي الحديث على هذا معلقاً بحكم اتصاله بالجهة العليا فقط وحذف بداية السند، فصار كالشيء المعلق بالسقف ونحوه.

- ذكر الحافظ السخاوي أن أول من وجد هذا الاصطلاح في كلامه هو الحافظ الدارقطني ثم الحميدي في كتابه (الجمع بين الصحيحين) وغيره من المغاربة¹⁶

- "ويأتي التعليق عادة بعبارة مختلفة يبدأ بها المؤلف روايته للحديث، مثل: (قال)، (ذكر)، (روي)، (عن)، (قيل)، (ذكر)، (روي)، (يذكر)، (يروى) وغيرها من العبارات التي تدل على إسقاط المؤلف مبتدأ إسناد الحديث أو كله..."

- ومن التعليقات (البلاغات) التي كان يروي بها الإمام مالك كثيراً في كتابه الموطأ وهي قوله: (بلغني عن أبي هريرة رضي الله عنه).

¹⁵ - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص70

¹⁶ - فتح المغيب، السخاوي، 1\55.

-وغيابة ما في (المعلق) أنه منقطع أو معضل، لا ندري من الراوي الذي سقط من السند؟ ولسبب الانقطاع... أصبح ضعيفا. غير أن هذا الانقطاع ينجبر، ولا يضر في قبول الحديث أو في صحته إذا تبين الساقط من طرق أخرى، أو جاء الحديث من طريق آخر، وقد يكون الحديث المعلق صحيحا، وقد يكون حسنا، تبعا لحال الراوي الذي سقط من الإسناد وملايسات روايته"¹⁷

- ومثاله ما أخرجه البخاري في (كتاب الإيمان باب حسن إسلام المرء ح41): (قال مالك أخبرني زيد بن أسلم أن عطاء بن يسار أخبره أن أبا سعيد الخدري أخبره أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إذا أسلم العبد فحسن إسلامه، يكفر الله عنه كل سيئة كان زلفها، وكان بعد ذلك القصاص الحسنة بعشر أمثالها إلى سبع مائة ضعف والسيئة بمثلها إلا أن يتجاوز الله عنها) وهذا الإسناد فيه انقطاع بين مالك وبين البخاري، لأن المعلوم أن البخاري لم يدرك مالكا، بل ولد بعد من طريق مالك يرويه عنه بواسطة وفاته بنحو عشرين سنة، ولهذا إذا أراد البخاري أن يروي حديثا كعبد الله بن يوسف التنيسي وغيره من تلاميذ مالك

قال ابن حجر في الفتح عند شرح هذا الحديث: "هكذا ذكره معلقا، ولم يوصله في موضع آخر من هذا الكتاب، وقد وصله أبو ذر الهروي في روايته للصحيح.. وكذا وصله النسائي.. كلاهما من طريق الوليد بن مسلم عن مالك"

- وقد يكون الباعث على التعليق عموما عند المحدثين طلب الاختصار في إيراد الحديث، وكذا تقوية الاستدلال على موضوع الباب بما لا يدخل في شرط الكتاب.

2-المنقطع: في الاستعمال المطلق وكذا عند المتقدمين المنقطع هو: كل حديث فيه انقطاع في

السند سواء كان في أوله أو وسطه أو في آخره براو واحد أو أكثر، وأما إذا خصص فالمقصود به: ما سقط من وسط إسناده راو فأكثر لا على التوالي، يقول السيوطي: "الصحيح الذي ذهب إليه

¹⁷ - علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، حمزة عبد الله المليباري، ص195،194.

الفقهاء والخطيب وابن عبد البر وغيرهم من المحدثين أن المنقطع مل لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحابي، كمالك عن ابن عمر.

وقيل هو ما اختل منه رجل قبل التابعي محذوفاً كان أو مبهماً، كرجل. وقيل هو ما روي عن تابعي أو من دونه قولاً له أو فعلاً، وهذا غريب ضعيف¹⁸

ومثاله ما رواه أحمد في مسنده (249\6) قال: حدثنا وكيع حدثنا القاسم بن الفضل عن أبي جعفر محمد بن علي عن أم سلمة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الحج جهاد كل ضعيف) والقاسم ثقة، وشيخه أبو جعفر ثقة فاضل، وكذلك وكيع بن الجراح ثقة ثبت، فهذا الإسناد رجاله كلهم ثقات، إلا أن الإسناد فيه انقطاع، لأن أبا جعفر محمد بن علي لم يسمع من أم سلمة رضي الله عنها، لأنه ولد سنة 56 هـ وقيل سنة 60 هـ وأم سلمة توفيت على الأصح سنة 62 هـ، وعلى قول من يقول أنه أدركها مع صغر سنه حين وفاتها يتفق مع الجميع أنه لم يلقها.

قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: أبو جعفر بن علي لم يلق أم سلمة"¹⁹

وقال الترمذي: "سألت محمداً (البخاري) عن هذا الحديث فقال: هو مرسل لم يدرك محمد بن علي أم سلمة"²⁰

وسمي البخاري هذا المنقطع مرسلًا جرياً على عادة المتقدمين بإطلاق المرسل على كل انقطاع، "وقد تطلق هذه المصطلحات (المنقطع، المعضل، المرسل) بعضها على بعض دون التقييد بما سبق مثل قولهم: (أرسله الزهري عن ابن عمر) حيث إن الزهري لم يعاصر ابن عمر، بل جاء في كلامهم

إطلاق الإرسال على الانقطاع أيضاً، مثل قولهم: هذا مرسل، يعني فقط منقطع"²¹

18- تدريب الراوي، السيوطي، 1\207، 208.

19- المراسيل، ابن أبي حاتم، ص 149.

20- العلل الكبير، الترمذي، ص 129.

3-المعضل: هو ما سقط من إسناده راويان فأكثر على التوالي، قال السيوطي: "المعضل هو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر بشرط التوالي، أما إذا لم يتوال فهو منقطع من موضعين، قال العراقي: "ولم أجد في كلامهم إطلاق المعضل عليه"، ويسمى المعضل منقطعا أيضا ويسمى مرسلا عند الفقهاء وغيرهم.

ومن صور المعضل ما سماه الحاكم بقوله: "وإذا روى التابعي عن تابعي حديثا وقفه عليه وهو عند ذلك التابعي مرفوع متصل فهو معضل"

ومثاله ما رواه الحاكم بسنده إلى الأعمش عن الشعبي قال: (يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا، فيقول: ما عملته، فيختم على فيه فينطق جوارحه أو قال لسانه، فيقول لجوارحه: أبعدكن الله، ما خاصمت إلا فيكن)

قال الحاكم: قد أعضله الأعمش وهو عن الشعبي متصل مسند مخرج في صحيح مسلم²²

4-المرسل: قول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو هو ما لم يذكر التابعي مصدره الذي سمع منه الحديث ويحتمل أن يكون مصدره صحابيا أو تابعيا آخر،

وكما مر معنا فإن المتقدمين يستعملون هذا المصطلح بمعنى المنقطع وبمعنى المعضل أيضا، غير أن الغالب في الاستعمال هو تخصيصه بما رفعه التابعي

²¹ - علوم الحديث، حمزة عبد الله المليباري، ص 193.

²² - تدريب الراوي، السيوطي، 1\211-213. بتصرف

قال السيوطي: "المرسل: اتفق علماء الطوائف على أن قول التابعي الكبير: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعله يسمى مرسلًا..وأما قول الزهري وغيره من صغار التابعين: قال النبي صلى الله عليه وسلم، فالمشهور عند من خصه بالتابعي أنه مرسل كالكبير.."²³

ومثاله ما رواه مالك في الموطأ: " (حدثني يحيى عن مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: نهى عن بيع الحيوان باللحم)

قال ابن عبد البر: لا أعلمه يتصل من وجه ثابت"²⁴

فسعيد بن المسيب كما هو معروف من كبار التابعين لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم، وعليه فالحديث مرسل.

وفي الاحتجاج بالمرسل كلام طويل وخلاف مشهور بين الفقهاء و المحدثين، والعبارة بكلام أهل الفن وهم المحدثون، وتفصيل ذلك مبسوط في كتب المصطلح.

والإرسال نوعان ظاهر وخفي، أما الظاهر فهذا الذي قدمنا وأما الخفي فيدخله المحدثون في قسم المدلس، فسيذكر مع المدلس. " وأما المرسل الخفي فمصطلح استعمله بعض المتأخرين في الحديث المنقطع انقطاعاً خفياً، لكون الراوي قد رواه عن عاصره وهو لم يسمع منه شيئاً، لذلك فإن المرسل الخفي ليس له صلة بالمرسل، إذ يكون المرسل الخفي عبارة عن وجود انقطاع في أي موضع من الإسناد، غير أن الانقطاع يكون أكثر خفاء لوجود المعاصرة بين الراويين، بخلاف المرسل فإن انقطاعه بين وظاهر، لكون التابعي لم يعاصر النبي صلى الله عليه وسلم"²⁵

5-المدلس: "التدليس يتنوع بأنواع كثيرة، وهذه الأنواع تدور على قسمين اثنين هما:

²³ - المصدر نفسه، 1\196، 195.

²⁴ - الموطأ، مالك، كتاب البيوع باب بيع الحيوان باللحم، ح 64.

²⁵ - علوم الحديث، حمزة المليباري، ص 193، 194.

- تدليس الإسناد

- تدليس الشيوخ

أما تدليس الإسناد فيكون بإسقاط الراوي المدلس شيخه المباشر، أو بإسقاط شيخ شيخه ويظل الإسناد في كلتا الحالتين يوهم ظاهره أنه متصل لوجود معاصرة أو لقاء أو سماع بين الراويين الذين سقط من بينهما راو.

ويطلق في الحال الثانية التي يسقط فيها الراوي شيخ شيخه: (تدليس التسوية)، ويقال أيضا: (سوى فلان)، جاء في التهذيب(4\374): "عن أبي زرعة الدمشقي يقول: كان صفوان بن صالح ومحمد بن مصفى يسويان الحديث، قال الحافظ ابن حجر: يعني يدلسان تدليس التسوية"، وقد اشتهر بالتدليس وتدليس التسوية كثير من الرواة، منهم الوليد بن مسلم كان يسوي بين الأوزاعي والزهري يعني يحذف شيخ الأوزاعي ثم يعنعن عن الزهري

بحيث يتوهم من ظاهر العننة أن الأوزاعي قد سمع ذلك الحديث من الزهري وهو لم يسمعه منه، مع أنه من تلاميذه.

وهؤلاء المحدثون المعروفون بالتدليس لا تحمل روايتهم على الاتصال إلا إذا تبين من القرائن أنه لم يتم إسقاط راو من السند، كأن يثبت تصريح الراوي المدلس بالتحديث في طبقة شيوخه أو الطبقة التي فوقها، إن كان موصوفا بتدليس التسوية أو غيرها من القرائن.

وأما إذا قالوا في أحد الموضوعين من الإسناد (قال فلان) أو (عن فلان) فلا تحمل روايتهم على الاتصال لاحتمال أن يكون منقطعا.

ومثال تدليس التسوية ما رواه أحمد والطبراني من طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش عن عطاء عن ابن عمر، ورواه أحمد وأبو داود من طريق عطاء الخرساني عن نافع عن ابن عمر.

وقال الحافظ في بلوغ المرام: ورجاله ثقات، وقال في التلخيص (3\19): الأعمش مدلس ولم يذكر سماعه من عطاء، وعطاء يحتمل أن يكون هو عطاء الخرساني، فيكون فيه تدليس التسوية بإسقاط نافع بين عطاء وبين ابن عمر.

ومن أنواع تدليس الإسناد: تدليس العطف، كأن يقول الراوي: حدثنا فلان وفلان، ولم يسمع من الثاني المعطوف، ومن يعمل ذلك هشيم بن بشير.

- ومنها تدليس السكوت كأن يقول الراوي: (حدثنا) أو (سمعت) ثم يسكت فيذكر اسم شيخه وهو لم يسمع منه ذلك الحديث الذي رواه، ومن اتهم بذلك عمر بن عبيد الطنافسي، وكان يقول: حدثنا ثم يسكت وينوي القطع ثم يقول: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة²⁶.
لكن لا يعني بالضرورة احتمال الانقطاع في كل ما رواه مدلس بالعننة أن نحوها.

أما القسم الثاني وهو تدليس الشيوخ: فبذكر الراوي شيخه بما لم يشتهر به، اسما كان أو كنية أو لقبا.

ومثاله ما قال الإمام أحمد: بلغني أن عطية العوفي يأتي الكلبي فيأخذ منه التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول: قال أبو سعيد قال أبو سعيد. والكلبي غير مشهور بهذه الكنية، والذي اشتهر بها هو الصحابي الجليل أبو سعيد الخدري، لكنه يريد الكلبي²⁷.

- علامة التدليس:

- ذكر الوساطة بين الراويين في رواية أخرى صحيحة.

- تصريح المدلس بعدم سماعه ذلك الحديث ممن عنعن عنه.

²⁶- انظر فتح المغيب، السخاوي، 1\173.

²⁷- انظر شرح العلال، ابن رجب، ص475.

- أن يقول في بعض الروايات: (نبئت عن فلان) أو (أخبرت عن فلان).

- اتفاق جميع الرواة على عنعنة المدلس.

وإذا لم يصرح المدلس بسماعه، بل قال: (قال فلان) أو (عن فلان) ونحوهما من صيغ التلقي التي لا تدل على السماع، وتبين للناقد من خلال القرائن وهي كثيرة، أن الراوي قد استعمل هذه العبارة فيما لم يسمعه ممن رواه عنه، فيعتبر منقطعاً.²⁸

- ويلحق بالتدليس الإرسال الخفي: "والذي يظهر من تصرف ابن الصلاح والنووي والسيوطي أنه لا فرق بين الإرسال الخفي والتدليس، نعرف ذلك من خلال تعريفهم للتدليس.

يقول ابن الصلاح في تعريف التدليس: "التدليس هو أن يروي عن لقيه ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه أو عن عاصره ولم يلقه موهما أنه قد لقيه وسمع منه"

ويقول في النوع الثامن والثلاثون: معرفة المراسيل الخفي إرسالها: " هذا نوع مهم عظيم الفائدة يدرك بالاتساع في الرواية والجمع لطرق الأحاديث مع المعرفة التامة، وللخطيب الحافظ فيه "كتاب التفصيل لمبهم المراسيل" والمذكور في هذا الباب منه ما عرف فيه الإرسال بمعرفة عدم السماع من الراوي فيه أو عدم اللقاء"²⁹

ثم يضرب ابن الصلاح لذلك مثلاً بحديث مروى عن العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفى قال: (كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال بلال: قد قامت الصلاة فحضر وكبر) روي فيه عن أحمد بن حنبل أنه قال: العوام لم يلق ابن أبي أوفى"

²⁸ - علوم الحديث ، حمزة عبد الله المليباري، ص 196-200، بتصرف.

²⁹ - مقدمة ابن الصلاح، ص 260.

وعلى هذا فالتدليس والإرسال الخفي اسمان لمسمى واحد لأن إدخال عنصر عدم اللقاء في تعريف التدليس يجعلهما شيئاً واحداً، إلا أن الملاحظ أنهم لم يدخلوا في تعريف الإرسال الخفي قيد الإيهام وكأن الفرق بين النوعين يرجع عندهم إلى نية المحدث فإن كان قصده التعمية وإيهام أنه سمعه بنفسه فذاك هو التدليس سواء لقيه أو لم يلقه، وإن لم يقصد بذلك التعمية والإيهام فهو الإرسال الخفي، ولعل هذا ما قصده الخطيب بقوله: "التدليس متضمن للإرسال لا محالة من حيث كان المدلس ممسكاً عن ذكر من بينه وبين من دلس عنه وإنما يفارق حاله حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمع منه فقط وهو موهن لأمره فوجب كون هذا التدليس متضمناً للإرسال والإرسال لا يتضمن التدليس لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه، ولهذا المعنى لم يذم العلماء من أرسل الحديث واذموا من دلسه"³⁰،

في حين فرق بعض أهل العلم بينهما بفرق دقيق، قال ابن حجر في النزهة (ص43): والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق.. وهو أن التدليس يختص بمن روى عن عرف لقاءه إياه، فأما من عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي"

وعليه فالفرق بين التدليس والإرسال الخفي أن التدليس يختص بمن روى عن عرف لقاءه إياه، وأما من عاصره ولم يلقه أو لم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي، وصاحب الإرسال غير ملوم لأنه لم يقصد التعمية ولا إيهام السماع بخلاف التدليس فإن صاحبه ملوم"³¹

*كيفية التحقق من اتصال السند

³⁰ - الكفاية، الخطيب البغدادي، ص395.

³¹ - التأسيس في فن دراسة الأسانيد، ص34-39، بتصرف واختصار

* انظر : علوم الحديث، المليباري، ص44-50، التأسيس في فن دراسة الأسانيد، ص56-66، الإضافة، ص407-411.

بعد أن عرفنا أنواع ما لم يتصل من الأحاديث، وجب علينا معرفة كيفية التحقق من ذلك الانقطاع وطريقة الوقوف على الاتصال من عدمه، حيث يعرف اتصال السند بأمر هي:

أن يصرح كل راو ثقة من سلسلة الإسناد بصيغة السماع، فعندما تجد الراوي يقول (حدثنا) أو (أخبرنا) أو (سمعت) أو (قال لي)، أو نحو ذلك من العبارات الدالة على أن الراوي قد سمع ذلك الحديث ممن فوقه، فذلك دال بذاته على الاتصال إذا كان رجال الإسناد كلهم ثقات، فلا يحتاج إلى بحث.

ومثاله ما جاء في علل أحمد: "يقول عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: إنهم يقولون لم يسمع ابن أبي ذئب من الزهري؟ قال: قد سمع من الزهري، حدثناه يحيى بن سعيد عن ابن أبي ذئب حدثني الزهري، فذكر غير حديث، فيها: (حدثني الزهري)"³² فهذا مثال واضح بين فيه الإمام أحمد أن معرفة الاتصال تكون بتصريح الراوي بلفظ التحديث.

- وإذا اختلف العلماء في سماع الراوي ممن فوقه عموماً ولم يتبين الراجح في ذلك، فإن الحكم على الإسناد باتصاله حينئذ متوقف على ما يزول به احتمال الانقطاع من القرائن، من النظر في ترجمة الراوي، وتتبع اسم شيخه ضمن المشايخ الذين روى عنهم، وينظر في أقوال أهل العلم هل وصف أحدهم روايته عنه بالإرسال، أو أنه لم يسمعه منه، فإن ثبت ذلك تنصيصاً عدت روايته منقطعة. وإن ثبت عكس ذلك عدت روايته متصلة،

ومثال هذا: رواية إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس، أخرج ابن أبي حاتم في (المراسيل ص 18) من طريق مسدد قال: كان عبد الرحمن بن مهدي وأصحابنا ينكرون أن يكون إبراهيم سمع من علقمة، قلت: فعلى مقتضى هذا القول تكون رواية إبراهيم النخعي عن علقمة منقطعة. ولكن بمراجعة كتب الرجال والتاريخ نجد أن علقمة من الرواة عن عبد الله بن مسعود وهو من أصحابه، فبمراجعة مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من تحفة الأشراف، نجد أن إبراهيم النخعي له رواية عن علقمة بن

³²- كتاب العلل، أحمد بن حنبل، 538\1.

قيس عند البخاري ومسلم وأصحاب الكتب الأربعة، وهذا يدل على ثبوت سماعه من علقمة بن قيس، فإن البخاري لا يكتفي بمجرد المعاصرة، بل يشترط السماع، وقد أثبت رحمه الله سماع إبراهيم من علقمة في كتابه (التاريخ الكبير 1\1\334): "سمع علقمة ومسروقا والأسود"

عننة الراوي: تقبل عننة الراوي كدليل على السماع ومن ثم الاتصال إذا كان :

- غير مدلس ولا مرسل .

- وأن يكون عدلا.

- وأن تكون بين متعاصرين، وتعرف المعاصرة بالطبقة والتاريخ، أو ما يقوم مقامه، - وأن يثبت لقاؤهما ولو مرة وهذا شرط بعض أهل العلم والجمهور لا يشترط.

- عدم المانع من التحمل، كمن يثبت لقاؤه بمن روى عنه بالعننة، وبعد البحث يثبت اللقاء في زمن امتنع فيه الشيخ عن التحديث، فهنا مانع يمنع من حمل العننة على الاتصال.

وقد حكى ابن عبد البر إجماع أهل الحديث على ذلك فقال: "اعلم - وفقك الله - أني تأملت أقاويل أئمة أهل الحديث، ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم، ومن لم يشترطه فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن، لا خلاف بينهم في ذلك، إذا جمع شروطا ثلاثة وهي:

- عدالة المحدثين في أحوالهم.

- ولقاء بعضهم بعضا مجالسة ومشاهدة.

- وأن يكونوا برآء من التدليس.³³

ومثال الحديث المعنعن الذي قبلت فيه العنعنة ما أخرجه البخاري في صحيحه: (قال الإمام البخاري: حدثنا يحيى بن بكير حدثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: نعم المنيحة اللقحة الصفي منحة، والشاة الصفي تغدو بإناء وتروح بإناء)³⁴ ورواية مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة معنعنة، وهذه العنعنة تفيد الاتصال، إذ الرواة ثقات غير مدلسين، إلى جانب شهرتهم بتاريخهم الحافل المتميز باهتمام كل منهم بأحاديث شيخه خاصة، وبالأحاديث عامة.

- أما إذا كان الراوي المعنعن مدلساً فعنعنته تحمل على الانقطاع لقوة احتمال تدليسه في الإسناد بإسقاط شيخه الذي سمع منه هذا الحديث.

- ومثال العنعنة التي لم تقبل: وعدّ بها الإسناد منقطع ما رواه مالك في الموطأ في كتاب الطهارة باب الوضوء من المذي ح 35، عن النضر مولى عبيد الله عن سليمان بن يسار عن المقداد بن الأسود رضي الله عنه أن علي بن أبي طالب أمره أن يسأل له رسول الله عن الرجل إذا دنا من أهله فخرج منه المذي ماذا عليه؟.. فقال صلى الله عليه وسلم إذا وجد أحدكم فلينضح فرجه بالماء وليتوضأ وضوءه للصلاة".

ورواه جمع من أصحاب كتب السنة مثل أحمد وأبو داود، ابن ماجه، عبد الرزاق، ابن خزيمة، ابن حبان وابن الجارود كلهم عن مالك.

فظاهر هذا الحديث أنه متصل ولذا أخرجه أصحاب الصحاح ولكن بالرجوع إلى ترجمة سليمان بن يسار تبين أنه لم يسمع من المقداد شيئاً بل ولم يره، وعليه فالحديث ضعيف بسبب الانقطاع، قال الشافعي: "حديث سليمان بن يسار عن المقداد مرسل (أي منقطع)، وقال البيهقي عقب كلام الشافعي: وهو كما قال وكان مولد سليمان سنة 37". وقال ابن عبد البر: "هذا إسناد ليس بمتصل

³⁴ - صحيح البخاري كتاب الهبة باب فضل المنيحة ح 2629، المنيحة: العطية، والمراد هنا عارية ذوات الألبان، اللقحة: الناقة ذات اللبن، الصفي: الغزيرة اللبن، قوله: منحة تميز، راجع الفتح.

لأن سليمان بن يسار لم يسمع من المقداد ولا من علي ولم ير واحدا منهما، ومولد سليمان سنة 37 وقيل سنة 34، ولا خلاف أن المقداد توفي سنة 33".

وقد أخرج الشيخان هذا الحديث في صحيحيهما من حديث سليمان الأعمش عن منذر عن محمد بن علي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

مسائل فرعية:

أ- تساهل بعض الرواة أحيانا في إطلاق صيغ التحديث في غير ما وضعت له (السمع والتلقي المباشر) وهي من ثم لا تفيد الاتصال بمفردها، أو لوقوع وهم من الراوي في استعمالها بدلا عن الصيغة التي استخدمها شيخه، ويكون بمقدور الباحث أن يكشف هذه الأمور الخفية بجمع الروايات ومقارنة بعضها ببعض،

قال ابن رجب: "ولا يعتبر بمجرد ذكر السماع والتحديث في الأسانيد، فقد ذكر ابن المديني أن شعبة وجدوا له غير شيء يذكر فيه الإخبار عن شيوخه ويكون منقطعا.

وذكر أحمد عن ابن المهدي حدث بحديث عن هشيم أخبرنا منصور زاذان، قال أحمد: ولم يسمعه هشيم من منصور، ولم يصح قول معمر وأسامة عن الزهري: سمعت عبد الرحمن بن أزهر³⁵

وقال ابن عبد البر في مقدمة التمهيد في معرض حديثه عن العنعنة (1\26): "إنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ، وإنما هو باللقاء والمجالسة والسمع"

وقال الإسماعيلي: "إن عادة المصريين والشاميين ذكر الخبر فيما يروونه (فتح الباري (1\645) أي أنهم يتساهلون في استعمال صيغ التلقي، ويذكرون (أخبرنا) و(حدثنا) وإن لم يكن ذلك الحديث مما سمعه الراوي من شيخه.

وقال ابن حجر: "ويلتحق بالتدليس ما يقع من بعض المدلسين من التعبير بالتحديث أو الإخبار عن الإجازة، موهما بالسماع، ولا يكون سمع من ذلك الشيخ"

وفي هذا الصدد قال ابن قطان الفاسي: "أن الناس قالوا إن رواية يحيى بن أبي بكر عن زيد بن سلام منقطة على أن يحيى قال: حدثنا زيد بن سلام، وقد قيل إنه دلس ذلك، ولعله أجازه زيد بن سلام، فجعل يقول: حدثنا زيد"

وقال ابن عبد البر: "بعد أن أورد رواية يحيى بن أبي كثير التي قال فيها حدثنا أبو سلام- ولم يسمعه يحيى من أبي سلام، ولا يصح"³⁶

ومن كان يعمل ذلك أيضا الحسن البصري، فإنه كما قال البزار: "سمع الحسن البصري من جماعة من الصحابة وعن آخرين لم يدركهم، وكان يتأول فيقول: حدثنا وخطبنا، يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة"³⁷

غير أن مثل هذا قليل ونادر فلا يؤثر في صحة الاتصال، ولكن على الباحث أن ينتبه لمثل ذلك.

إذا اختلف في إسناد ما بين الوصل والإرسال أو الوقف والرفع؟*ب -

تعني هذه المسألة أن يروي جماعة حديثا واحدا مع اتحاد مخرجه، فيرويه بعضهم متصلا ويرويه الآخرون

مرسلا، أو يرويه بعضهم مرفوعا ويرويه الآخرون موقوفا، ومثاله حديث: (لا نكاح إلا بولي) رواه

إسرائيل بن يونس وغيره عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري عن النبي

صلى الله عليه وسلم وخالفهم سفيان الثوري وشعبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي صلى الله

عليه وسلم مرسلا (مسند أحمد ومسند البزار) حيث تعارض الوصل والإرسال

³⁶- التمهيد، ابن عبد البر، 16\115

³⁷- تهذيب التهذيب، ابن حجر، ترجمة الحسن البصري.

ومثال تعارض الوقف والرفع حديث: (من أدرك من العصر ركعة قبل أن تغيب الشمس) حيث رواه عبث وجريز عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: (من أدرك... الحديث) موقوفا على أبي هريرة.

وخالفهما شعيب بن خالد وسفيان الثوري وغيرهما عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث، وقال أبو حاتم: الصحيح عندي موقوف (العلل، 139\1). فجعل الثابت الموقوف بدل المرفوع.

وكثيرا ما ترد مسألة تعارض الوصل والإرسال، وتعارض الوقف والرفع في كتب العلل كنماذج واقعية لأخطاء الرواة الثقات أو الضعفاء غير المتروكين، وقد أشار إلى ذلك ابن الصلاح بقوله في مبحث العلة: "وكثيرا ما يعللون الموصول بالمرسل"³⁸

كما أن هذه المسألة قائمة على زيادة الثقة بقدر كبير، ذلك أنه إذا كان الثقة هو الذي وصل الإسناد المرسل، فإن وصله يعد زيادة في السند حيث رواه غيره مرسلا، وكذلك إذا روى الموقوف مرفوعا فيكون رفعه زيادة في السند إذ رواه غيره موقوفا على الصحابي.

أما حكم الوصل فيما هو مرسل أو الرفع فيما هو موقوف فيكون وفق ما تدل عليه القرائن وليس فيه حكم مطرد، أي أننا إذا وقفنا أثناء دراستنا لإسناد ما تعارض بين إرسال ووصل أو بين رفع ووقف لا بد من دراسة المسألة بالرجوع إلى قرائن كالرجوع إلى مصدر الخلاف والوقوف على شيوخه هل كان ملازما لهم أكثر من الذين خالفهم فيه؟ هل لحديثه متابعة أو شاهد؟ وغيرها من القرائن التي توصل إلى معرفة الخلل.

³⁸- مقدمة ابن الصلاح، ص90.

*- عن علوم الحديث للدكتور حمزة الليباري بتصرف، ص161-169.

يقول ابن دقيق العيد: "من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنهم إذا تعارض رواية مسند ومرسل، أو رافع وواقف، أو ناقص وزائد، إن الحكم للزائد لم يصب في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانونا مطردا، والمراجعة لأحكامهم الجزئية تعرف صواب ما نقول"³⁹

ج - المزيد في متصل الأسانيد وكيفية الوقوف عليه في التخريج :

هذا المصطلح أخذ مكانه من مباحث كتب المصطلح حين ألف الخطيب البغدادي كتابا مستقلا تحت عنوان "كتاب في متصل الأسانيد" وأما قبله فلم يوجد في كتب العلل أو كتب الضعفاء أو غيرها من استعمله من النقاد

وتعريف المزيد في متصل الأسانيد هو: "قد يجيء الحديث الواحد بإسناد واحد من طريقتين ولكن في أحدهما زيادة راو، وهذا يشتهبه على كثير من أهل الحديث ولا يدركه إلا النقاد، فتارة تكون الزيادة راجحة بكثرة الراوين لها وتارة يحكم بأن راوي الزيادة وهم فيها تبعاً للترجيح والنقد.

فإذا رجحت الزيادة كان النقص من نوع الإرسال الخفي، وإذا رجح النقص كان الزائد من المزيد في متصل الأسانيد"⁴⁰

مثاله ما ذكره ابن الصلاح: روي عن عبد الله بن المبارك: حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر حدثني بسر بن عبيد الله سمعت أبا إدريس يقول سمعت واثلة بن الأسقع يقول سمعت أبا مرثد الغنوي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها)

فسفيان وأبو إدريس مزيدان في هذا الإسناد، فقد رواه جماعة ثقات عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد عن بسر بن عبيد الله عن واثلة بن الأسقع

³⁹ - حكاة الصنعاني في توضيح الأفكار، 1\343-344. وتراجع هذه المسألة بالتفصيل في مقدمة ابن الصلاح، النكت لابن حجر وتوضيح

الأفكار للصنعاني، في مبحث تعارض الوصل والإرسال وزيادة الثقة.

⁴⁰ - أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث، مصطفى بن العدوي، ص 52

وحكم بعض النقاد على الإسناد المزيد أنه وهم، وذلك في ضوء القرائن التي أشار إليها أبو حاتم بقوله: "وهم ابن المبارك في زيادته (أبا إدريس) لأن بسر بن عبيد الله روى عن واثلة ولقيه، ولا أعلم أبا إدريس روى عن واثلة شيئا، وأهل الشام أضبط لحديثهم من الغرباء" ويقول في موضع آخر: "يرون أن ابن المبارك وهم في هذا وكثيرا ما يحدث بسر عن أبي إدريس فغلط ابن المبارك وظن أن هذا مما روى عن أبي إدريس عن واثلة، وقد سمع هذا بسر من واثلة نفسه"⁴¹

والواقع أن أصل هذا الموضوع يرجع إلى نقطة اختلاف الرواة في الإسناد بالزيادة والنقص، ويتداخل هذا مع مسألة تعارض الوصل والإرسال والقف والرفع، وبذلك يصبح المزيد في متصل الأسانيد جزءا مهما من مسألة زيادة الثقة إذا كان الثقة هو الذي زاد في الإسناد راويا.⁴²

فإذا وقفنا على مثل هذه الحالة في دراستنا لإسناد ما لا بد أن نبحت هل هذه الزيادة ثابتة فيكون النقص من الإرسال الخفي أو غير ثابتة فيكون من المزيد في متصل الأسانيد وهو وهم من الراوي فيكون الإسناد بذلك منقطعا غير متصل، وكل ذلك يكون بتتبع القرائن.

ثانيا- مسألة العدالة والضبط:

الشرط الثاني من شروط صحة الحديث: ثقة الراوي، والثقة تعني توفر أمرين، هما: العدالة والضبط،

مفهوم العدالة:

والعدالة هي أن يكون الراوي مسلما، بالغا، عاقلا، خاليا من أسباب الفسق وحوارم المروءة، والضبط هو أن يكون الراوي حافظا لما يرويه حفظا جيدا، إن كان يحدث من حفظه أو ضابطا لكتابه إن كان يحدث من الكتاب،

⁴¹ - العلل، ابن أبي حاتم، 369-36\1-349.

⁴² - علوم الحديث، حمزة الملباري، ص 167-168.

يقول ابن الصلاح: "أجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً"⁴³، ويعرف ابن حجر العدالة بقوله: "والمراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة"⁴⁴

وليكون الرجل عدلاً لا بد أن تتوفر فيه شروط خمسة هي: الإسلام، العقل، البلوغ، الخلو من أسباب الفسق، ومن خوارم المروءة.

- وللعدالة أهمية كبيرة إذ هي أهم شرط في قبول الحديث، ولذا اتفقوا على ألا يقبل من الراوي شيء إذا فقد العدالة، فحديثه ساقط بالمرّة لا يصلح للتقوية ولا للاعتبار، بل ولا يستحق أن يكتب إلا لبيان حاله، بخلاف بقية الشروط، كالضعف الذي يأتي من قبل الضبط فإنه على مراتب، فإن كان وهمه قليلاً فحديثه في مرتبة الاحتجاج إلا فيما وهم فيه، وإن تساوى جانب حفظه مع خطئه وهو سيء الحفظ فحديثه قابل للانجبار، فإن كثرت خطئاه وفحش غلطه فيترك حديثه ولا يصلح للاعتبار.

ويجرح الراوي من جهة عدالته بأمور منها: الجهالة، البدع، الكذب، الفسق، وخوارم المروءة، وهذه الأمور تأخذونها بالتفصيل في مقياس الجرح والتعديل.

وأما المهمل في الإسناد فلا يدخل في أسباب الجرح.

الأسماء المهملة في الإسناد: ونعني بذلك ما ورد من الأسماء المهملة النسبة إلى آبائهم كقولنا: سفيان، أو من ورد ذكرهم بكنائهم كقولنا: أبو حازم، أو بأنسابهم كابن شهاب، أو بعاهة كالأعرج، أو بقبيلتهم كالزهرى، ونحوها، فحينئذ يتعين على الباحث تحديد اسم الراوي ليتسنى له البحث عن عدالته وضبطه،

ويمكننا البحث عن ذلك بخمسة طرق⁴⁵ هي:

⁴³ - مقدمة ابن الصلاح، ص 144.

⁴⁴ - نزهة النظر، ابن حجر، ص 29.

⁴⁵ - تيسير دراسة الأسانيد، عمرو عبد المنعم سليم، ص 100-104، باختصار.

الأولى: النظر في ترجمة شيخ الراوي (في السند) أو تلميذه، وتحديد اسم الراوي، حيث تذكر كتب التراجم، اسم شيوخ الراوي وتلاميذه. ككتاب تهذيب الكمال للمزي.

الثانية:مراجعة كتب الألقاب التي اهتمت بذكر ألقاب الرواة والدلالة على أسمائهم، مثل كتاب "كشف النقاب عن الأسماء والألقاب" لابن الجوزي. ومثاله: "الأعمش: هو سليمان بن مهران، ويكنى أبا محمد، رأى أنس بن مالك"

الثالثة:الرجوع إلى الفصول الملحقة بكتب التراجم بعد حرف الياء، والموضوعة في معرفة الكنى والألقاب، والأنساب ونحوها، ككتاب تقريب التهذيب. جاء فيه مثلاً: "باب فيمن نسب إلى أبيه"

الرابعة:الرجوع إلى كتب الأطراف والتخاريج، فإنه قد يرد اسم هذا الراوي في بعض هذه الكتب، وأهم هذه الكتب " تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" للمزي، إن كان الحديث المطلوب من الكتب الستة، فإن المزي كثيراً ما يسمي الراوي المبهم، أو من ذكر بكنيته أو بلقبه.

الخامسة:جمع طرق الحديث، فقد يأتي ذكر الراوي المهمل في طرق أخرى مبين النسب أو اللقب، أو الكنية فنعرفه.

مفهوم الضبط:

الضبط هو الحفظ والمراد به هنا أداء الراوي الخبر كما سمعه من غير زيادة ولا نقصان، وضبط الخبر إما أن يكون بالصدر، أي بالاعتماد على ذاكرته، أو ضبط كتاب أي بالاعتماد على كتابه، ولكل طريقة ضبط شروط يجب مراعاتها ليقبل حديث ذلك الراوي.

يقول ابن حجر في النزهة(ص29): "والضبط: ضبط صدر وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، وضبط كتاب: وهو صيانتها لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه"

وضبط الصدر وضبط الكتاب يعتمد كل منها على الآخر؛ فيلزم الراوي أن يكون متيقظا حال السماع ، واعيا لما يسمع لا يداخله الفكر، ولا يعتريه الفتور والنعاس وما في حكمهما، فيخل بالسماع، ولا يكون لعمى في المجلس، مطلقا بصره فيضيع عليه السماع والتيقظ عند الكتابة والتدوين، ثم يلزمه إذا كتب عن الشيخ أن يقابل ما كتبه بأصل الشيخ، أو بأصل صحيح مقابل على أصل الشيخ، ثم يحفظ كتابه من أيدي الغير، لئلا يدس فيه ما ليس منه، ويجتهد في صيانتها من كل ما يشوبه ويفسده.

بعد الانتهاء من دراسة الإسناد ، تأتي النتيجة وهي الحكم على الحديث ، فما هو الحكم على الحديث؟ وكيف يكون؟

أولا / مفهوم الحكم على الحديث:

هو إصدار قرار بقبول الحديث أو رده، وذلك بتصحيحه أو تحسينه أو تضعيفه أو القول بوضعه، بناء على ما توصل إليه الباحث من الدراسة الإسنادية، بالتفتيش عن حال الإسناد من حيث الانقطاع والاتصال، والبحث عن أحوال الرواة من حيث أسمائهم وألقابهم وكناهم، وتواريخهم، وطبقاتهم، وغيرها من معلومات، ثم من حيث جرحهم وتعديلهم، وبعدها البحث عن علل الحديث سندا وامتنا ويكون ذلك بجمع طرق الحديث ومقارنة بعضها ببعض ليتبين التفرد والمخالفة أو الموافقة، بالإضافة إلى القرائن الدالة على ذلك.

وهو إلى قسمين:

- 1- الحكم على السند: ويكون بإصدار قرار على السند، كقولنا: صحيح الإسناد، حسن الإسناد، ضعيف الإسناد، رجاله ثقات، رجاله رجال الصحيح، حسب حال الإسناد ولا يعني هذا الحكم بصحة الحديث أو ضعفه، بل مجرد بيان لحال الإسناد،

يقول ابن الصلاح: "قولهم هذا حديث (صحيح الإسناد) أو (حسن الإسناد) دون قولهم (هذا حديث صحيح أو حديث حسن)، لأنه قد يقال (هذا حديث صحيح الإسناد) ولا يصح، لكونه شاذاً أو معللاً، غير أن المصنف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله: (إنه صحيح الإسناد) ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه لأن عدم العلة والقادح هو الأصل الظاهر، والله أعلم"⁴⁶ وفي ذلك نظر. لأنه لو صح عنده لقال صحيح بدل قوله صحيح الإسناد والله أعلم.

2- الحكم على الحديث سندا ومنتنا: وهذا القرار لا يتأتى لكل باحث في علوم الحديث لدقته وصعوبة البحث فيه وجسامة نتيجته، فالباحث بإصداره قراراً بإضافة شيء إلى النبي صلى الله عليه وسلم قد يكون قد كذب عليه وهو لا يدري، أو نفي شيء من كلامه صلى الله عليه وسلم ورد، فهذا يحتاج إلى مجتهد في الحديث، يقول الشاطبي في موافقاته 4\65: "ونحن نمثل بالأئمة الأربعة، فالشافعي عندهم مقلد في الحديث لم يبلغ درجة الاجتهاد في انتقاده ومعرفته، وأبو حنيفة كذلك، وإنما عدوا من أهله مالكا وحده".

ويقول الذهبي في وصفه لنقاد الحديث: "من يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف والتصحيح والتزييف"⁴⁷

ويقول السيوطي في معرض حديثه عن إمكانية كشف العلل: "لا بد من فقد الشذوذ ونفي العلة، والوقوف على ذلك الآن متعسر، بل متعذر.. لأن الاطلاع على العلل الخفية إنما كان للأئمة المتقدمين لقرب أعصارهم من عصر النبي صلى الله عليه وسلم... وأما الأزمان المتأخرة، فقد طالت فيها الأسانيد، فتعذر الوقوف على العلل إلا بالنقل من الكتب المصنفة في العلل"⁴⁸

46- مقدمة ابن الصلاح، ص 35.

47- تذكرة الحفاظ، الذهبي، 1\1.

48- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص 264، 265.

وقال الحافظ المنذري: " وأما دقائق العلل، فلا مطمع في شيء منها لغير الجهابذة من النقاد، أئمة هذا الشأن"⁴⁹

فالمسألة تحتاج إلى مجتهد في علم الحديث ليتسنى له الحكم على الحديث سندا ومتنا، لتبحره وفقهه ونفاذ بصيرته وطول خبرته وممارسته لهذا الفن، وإدراكه للعلل، وهذا الأمر عزيز إن لم نقل متعذر، خاصة فيما نقده المتقدمون.

ثانيا/ مشروعية الحكم على الحديث:

ومعنى ذلك، هل يجوز لنا تصحيح الأحاديث وتضعيفها أم لا؟

تناول العلماء هذه المسألة في كتبهم وعلى رأسهم ابن الصلاح في مقدمته، فوافقهم قوم وعارضه جمهور المتأخرين.

رأي ابن الصلاح:

يقول ابن الصلاح في مقدمته، ص24: "تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد الأسانيد، لأن ما من إسناد من ذلك، إلا ونجد في رجاله من يعتمد في روايته على ما في كتابه عربيا عما يشترط في الصحيح، من الحفظ والضبط والإتقان، فالأمر إذا في معرفة الصحيح والحسن، إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة"

رأي الجمهور: وعلى رأسهم النووي، ابن الملقن، العراقي وابن حجر.

قال النووي تعقيا على كلام ابن الصلاح: "والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته"⁵⁰

قال ابن الملقن: " وهو كما قال - أي النووي - لعدم المعنى الذي علل به الشيخ (يريد ابن الصلاح)"

⁴⁹ - مقدمة الترغيب والترهيب، المنذري، 36\1.

⁵⁰ - التقريب بشر التدريب، 79\1.

ويقول زين الدين العراقي: "هذا هو الذي عليه عمل أهل الحديث.. فقد صحح غير واحد من المعاصرين لابن الصلاح وبعده، أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحاً، كأبي الحسن بن القطان، والضياء المقدسي، والزكي عبد العظيم المنذري، ومن بعدهم"⁵¹

وانتصر ابن حجر لرأي الجمهور في مناقشة علمية دقيقة ومطولة لرأي ابن الصلاح⁵²

وجنح السيوطي للتوفيق بين المذهبين إلى الحكم على الإسناد دون التجرؤ والحكم على السند والمتن معاً، فقال في تدريره بعد ما ساق آراء القوم، 1\148: "قلت: والأحوط في مثل ذلك أن يعبر عنه بصحيح الإسناد ولا يطلق التصحيح لاحتمال علة للحديث خفيت عليه، وقد رأيت من يعبر خشية من ذلك بقوله: صحيح إن شاء الله. وكثيراً ما يكون الحديث ضعيفاً أو واهياً والإسناد صحيح مركب عليه.."

وأرى أن ذلك متعذر وغير مستساغ فيما حكم عليه النقاد المتقدمون سواء بالتصحيح أو بالتضعيف وفي بيان العلل، فهم أدرى بملاسات الرواية وحيثياتها وقرائنها، وأهل مكة أدرى بشعابها، أما فيما لم نجد فيه حكم فهو ممكن لمن قويت ملكته وكان من أهل الاجتهاد في الحديث كما نص عليه العلماء، والله أعلم.

ثالثاً/ نماذج من الحكم على الحديث عند المتأخرين

فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحاً: فمن المعاصرين لابن الصلاح: أبو الحسن علي بن القطان صاحب كتاب الوهم والإيهام، صحح فيه حديث ابن عمر (أنه كان يتوضأ ونعلاه في رجله ويمسح عليهما ويقول: كذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل) أخرجه البزار.

⁵¹ - التقييد والإيضاح، العراقي، ص 23 و 24، وشرح التبصرة، 1\67 و 68

⁵² - تدريب الراوي، السيوطي، 1\80-82.

وحديث أنس: (كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم، فمنهم من ينام ثم يقوم إلى الصلاة) أخرجه قاسم بن أصبغ.

ومنهم الحافظ ضياء الدين المقدسي جمع كتابا سماه (المختارة) التزم فيه الصحة، وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها. منها حديث: (ابنوا المساجد واخرجوا القمامة منها) مع أن المنذري ضعفه، وقال الهيثمي: في إسناده مجاهيل.

وصحح الحافظ زكي الدين المنذري حديث بحر بن نصر عن ابن وهب عن مالك ويونس عن الزهري عن سعيد، وأبي سلمة عن أبي هريرة في (غفران ما تقدم من ذنبه وما تأخر).

ثم صحح الطبقة التي تلي هذه، فصحح الحافظ شرف الدين الدمياطي حديث جابر: (ماء زمزم لما شرب له).

ثم صحح طبقة بعد هذه، فصحح الشيخ تقي الدين السبكي حديث ابن عمر في الزيارة (من زار قبري وجبت له شفاعتي)⁵³

ومنهن من أعاد الحكم على بعض الأحاديث التي حكم عليها المتقدمون وخالفهم في ذلك، كحديث: (أنا مدينة العلم وعلي بابها) حكم عليه أهل النقد بالبطلان والوضع، قال الترمذي: غريب منكر، ونقل عن البخاري أنه أنكره، وقال ابن معين في "سؤالات ابن الجنيد له": هذا حديث ليس له أصل". وكذا حكم عليه الذهبي بالوضع، وأما الحافظ ابن حجر فقال في "أجوبة المصاييح": ضعيف ويجوز أن يحسن.⁵⁴

ومن ذلك أيضا بعض ما حكم عليه الشيخ الألباني:

⁵³ - تدريب الراوي، السيوطي، 143\1-145. والأجوبة الفاضلة، اللكنوي، ص 152-153.

⁵⁴ - تيسير دراسة الأسانيد، عمرو عبد المنعم سليم، ص 223

حديث أنس (لعن رسول الله في الخمر عشرة عاصرها ومعتصرها..). الحديث، قال فيه أبو عيسى الترمذي: هذا حديث غريب من حديث أنس، قال الألباني: حسن صحيح.

وحديث جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من كان له شريك في حائط فلا يبيع نصيبه من ذلك حتى يعرضه على شريكه) قال أبو عيسى: هذا حديث إسناده ليس بمتصل سمعت محمدا يقول: سليمان اليشكري يقال إنه مات في حياة جابر بن عبد الله قال ولم يسمع منه قتادة ولا أبو بشر. وساق الترمذي كلاما يؤكد فيه عدم الاتصال، في حين نجد الألباني قال: صحيح.

هذه نماذج من تصحيح بعض المتأخرين لبعض الأحاديث بعضها لم يصحح من قبل في حين البعض حكم عليه النقاد بما تبين لهم من قرائن ومع ذلك نجد بعض المتأخرين غيروا أحكامهم، فلست أدري على أي أساس كان ذلك؟ فمن حكم من النقاد المتقدمين على حديث فالصواب معه لأن الحديث روي في عصره فهو أدري بالعلل والقرائن ممن أتى بعده بزمان بعيد، والله أعلم.

فوائد:

أولاً/إذا جاء الحديث ضعيفا فهو ضعيف بهذا الإسناد، ولا تقل ضعيف المتن لمجرد ضعف ذلك الإسناد إلا أن يقول إمام إنه لم يرو من وجه صحيح، أو إنه حديث ضعيف مفسرا ضعفه.⁵⁵

ثانياً/ إذا كان في الحديث قولاً لأحد الأئمة النقاد فالقول قوله، لا ينبغي لنا أن نتعدها، فهو أدري بالحيثيات والملابسات التي جعلته يصدر ذلك الحكم، أما إذا كان الحديث مما سكتوا عنه فللمجتهد البحث فيه والحكم عليه، يقول السيوطي: "...لا بد من فقد الشذوذ ونفي العلة، والوقوف على ذلك الآن متعسر، بل متعذر.. لأن الاطلاع على العلل الخفية إنما كان للأئمة المتقدمين لقرب أعصارهم من عصر النبي صلى الله عليه وسلم... وأما الأزمان المتأخرة، فقد طالت فيها الأسانيد، فتعذر الوقوف على العلل إلا بالنقل من الكتب المصنفة في العلل"

ثالثا/ قول أحدهم هذا أصح ما في الباب ليس تصحيحا منه لذلك الحديث، وإنما هو بيان أنه لأقوى طريق وجد فيه مقارنة بما في الباب من أحاديث ضعيفة.

رابعا/ "التنقيص على سبب الضعف في الحديث من المهمات سواء في التخريج المطول أم المختصر. خامسا/ قول المحدث عقب الحديث: "فيه حجة لمن قال بكذا" أو "هذا يصحح لمن قال بكذا" ليس تصحيحا منه للحديث،.. نقل ابن حجر عن ابن القطان قوله: وهو في الحقيقة ليس تصحيحا له.. إنما هو بمثابة ما يروي حديثا صحيحا أو سقيما ثم يقول: هذا في الحجة لمن ذهب إلى كذا يعني: إنه من متعلقاته إن صح..⁵⁶

أمثلة تطبيقية لدراسة الإسناد والحكم على الحديث:

اولا/ حديث صحيح: أخرج النسائي في سننه، كتاب الطهارة باب في من لم يجد الماء ولا الصعيد ح322: قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا أبو معاوية ،قال: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت : (بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أسيد بن حضير وناسا يطلبون قلادة كانت لعائشة نسيتهما في منزل نزلته، فحضرت الصلاة وليسوا على وضوء، " ولم يجدوا ماء فصلوا بغير وضوء، فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله عزو جل آية التيمم " قال: أسيد بن حضير : جزاك الله خيرا، فوالله ما نزل بك أمر تكرهينه إلا جعل الله لك وللمسلمين فيه خيرا) 1- تعيين الرواة والبحث في تراجمهم:

إسحاق بن إبراهيم: شيخ النسائي، وقد روى النسائي عن أكثر من راو بهذا الاسم، فهو بمثابة المهمل لا بد من تعيينه، فيجب علينا أن نعود إلى أسماء الرواة عن أبي معاوية لتبين من هو إسحاق بن إبراهيم هذا، وبالرجوع إلى ترجمة أبي معاوية الذي تبين أن اسمه محمد خازم الضرير نجد أنه قد

روى عنه راويان ممن يسمون إسحاق بن إبراهيم، وهما: إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد، وقد ذكر المزي أن روايته عن أبي معاوية عند ابن ماجه فقط،

والراوي الآخر هو: إسحاق بن راهويه ، واسمه إسحاق بن إبراهيم بن مخلد، وقد ذكر المزي أن روايته عن أبي معاوية عند مسلم والنسائي، فهذا يدل على أن شيخ النسائي هو ابن راهويه.

وأما هشام بن عروة: ابن الزبير بن العوام

وأبوه: هو عروة بن الزبير بن العوام

عائشة: أم المؤمنين رضي الله عنها

وهذه السلسلة من أشهر الأسانيد الصحيحة المروية في كتب الحديث

2 - الوقوف على أحوال الرجال من حيث العدالة والضبط، ومراجعة "التقريب" نجد أن هؤلاء الرواة من الثقات الحفاظ المعروفين بالضبط والعدالة والكثرة في الرواية.

3 - التحقق من سماعهم واتصال الإسناد، ففي بداية السند صرح الرواة بالسماع باستعمالهم لفظ أخبرنا إلى أن نصل إلى هشام وأبيه الزبير ونحن نعرف أنهما عاشا مع بعضهما زمنا مما يؤكد اللقيا مع وجود العننة، وكذلك الحال بين عروة وعائشة رضي الله عنها فهو أحد الثلاثة الأثبات في عائشة رضي الله عنها سمع منها كثيرا من الأحاديث، فسماعاتهم من بعضه البعض ثابتة ولم يقدر أي ناقد في ذلك، وبهذا تأكدنا من اتصال الإسناد.

4 - التأكد من انتفاء العلة، وذلك لا يتأتى إلا بجمع الطرق والمقارنة بينها (الاعتبار)، وتتبع الطرق تبين : أن أبا داود أخرج هذا الحديث في كتاب الطهارة باب التيمم،

ح 317، حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي، أخبرنا أبو معاوية، وحدثنا عثمان بن أبي شيبة، أخبرنا عبدة المعنى واحد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به.

فدل هذا على أن لهذا الحديث سندا آخر من رواية عبدة عن هشام بن عروة، ووعي متابعة تامة لأبي معاوية الضرير، والرزم (ح) في السند يدل على التحويل إلى سند آخر للحديث، فهو يشير بذلك إلى أنه يرويه بسندين مختلفين.

وبالكشف عن رواية عبدة في "تحفة الأشراف" نجد أن البخاري قد أخرجها في صحيحه في كتاب اللباس باب استعارة القلائد ح 5882، وعبدة هو ابن سليمان أحد الثقات الأثبات، فهذا البحث يدل على أن الحديث صحيح السند خاصة وأن البخاري قد أخرجها في صحيحه، مما يؤكد انتفاء الشذوذ أو العلة عنه.

ثانيا/ حديث حسن:

ومثال الحديث الذي حسن بعد أن كان فيه ضعف يسير، ولا يتأتى ذلك إلا بالمتابعات أو الشواهد ما يلي:

أخرج الترمذي في سننه أبواب النكاح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - باب ماجاء في مهور النساء حديث: 1113، قال:

حدثنا محمد بن بشار قال : حدثنا يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن جعفر، قالوا : حدثنا شعبة، عن عاصم بن عبيد الله، قال : سمعت عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أرضيت من نفسك ومالك بنعلين؟ " قالت : نعم، قال : فأجازه".

وفي الباب عن عمر، وأبي هريرة، وسهل بن سعد، وأبي سعيد، وأنس، وعائشة، وجابر، وأبي حذرر الأسلمي . حديث عامر بن ربيعة حديث حسن صحيح

فنحن إذا رجعنا إلى تراجم رواة هذا السند نجدهم كلهم سمعوا من بعضهم البعض، السند متصل بينهم ليس فيه انقطاع، ثقات يحتج بحديثهم ما عدا عاصم بن عبيد الله ضعفه النقاد، حيث نقل

الذهبي أن ابن معين ضعفه، وقال البخاري وغيره منكر الحديث، إلا أن الترمذي ذكر للحديث طرق أخرى تعضد رواية عاصم وتقويه وتثبت أنه أصاب في هذا الحديث، فقال: وفي الباب عن عمر وأبي هريرة وعائشة وأبي حرد، ومن ثم قوى حديث عاصم فقال: حديث عامر بن ربيعة حسن صحيح، بمجموع الشواهد التي ذكرها.

قال السيوطي: "فعاصم ضعيف لسوء حفظه، وقد حسن له الترمذي هذا الحديث لجيئه من غير وجه" 57

ثالثاً/ تضعيف حديث: وأما مثال تضعيف حديث ما ، فما رواه الترمذي في سننه أبواباً لدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما يقول إذا دخل السوق ح: 3428

حدثنا أحمد بن منيع قال : حدثنا يزيد بن هارون قال : أخبرنا أزهر بن سنان قال : حدثنا محمد بن واسع، قال : قدمت مكة فلقيني أخي سالم بن عبد الله بن عمر، فحدثني، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " " من دخل السوق، فقال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت، وهو حي لا يموت، بيده الخير وهو على كل شيء قدير، كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحامنه ألف ألف سيئة، ورفع له ألف ألف درجة " " ، : " " هذا حديث غريب " " وقد رواه عمرو بن دينار، وهو قهرمان آل الزبير، عن سالم بن عبد الله، هذا الحديث نحوه.

حدثنا بذلك أحمد بن عبدة الضبي قال : حدثنا حماد بن زيد، والمعتز بن سليمان، قالوا : حدثنا عمر بن دينار - وهو قهرمان آل الزبير - عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " " من قال في السوق : لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت وهو حي لا يموت، بيده الخير وهو على كل شيء قدير، كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحامنه ألف ألف سيئة، وبني له بيتا في الجنة " " . وعمر بن دينار هذا هو شيخ بصري، وقد

تكلم فيه بعض أصحاب الحديث من غير هذا الوجه . ورواه يحيى بن سليم الطائفي، عن عمر ان بن مسلم، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يذكر فيه عن عمر *

قال ابن القيم: وقد روي من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر، لكنه معلول أيضا، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتاب العلل: سألت أبي عن حديث رواه يحيى بن سليم الطائفي عن عمران بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلمك (من قال في السوق... الحديث) قال لي: هذا حديث منكر.

وقال ابن أبي حاتم: وهذا الحديث خطأ، إنما أراد عمران بن مسلم عمرو بن دينار -قهرمان آل الزبير- عن سالم عن أبيه، فغلط وجعل بدل عمرو عبد الله بن دينار، وأسقط سالما من الإسناد، ثنا بذلك محمد بن عمار ثنا إسحاق بن سليمان عن بكير بن شهاب الدامغاني عن عمران بن مسلم عن عمرو بن دينار عن سالم عن أبيه عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث.

قال ابن القيم: ورواه ابن ماجه في سننه عن بشر بن معاذ الضير عن حماد بن زيد عن عمر بن دينار قهرمان آل الزبير، كنيته (أي عمرو بن دينار) أبو يحيى الأعور البصري، قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال النسائي والدارمي: ضعيف، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال علي بن الجنيد: هو شبه متروك، وقال ابن حبان: لا يحل كتب حديثه إلا على وجه التعجب، كان ينفرد بالموضوعات عن الثقات، وقال الدارقطني ضعيف.

وقال ابن القيم: وهذا حديث معلول أعله أئمة الحديث⁵⁸

فعلة هذا الحديث أن له راو متروك لا يمكن أن ينجر حديثه، لأنه مجروح في عدالته بسبب روايته للموضوعات.

2 - ومثال ما ضعف من حديث بسبب الانقطاع ما يلي: أخرج الحاكم في مستدركه (1\227) حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا أحمد بن علي الأبار، ثنا الحارث بن عبد الله الخازن، ثنا هشيم، عن عاصم بن كليب، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان " إذا سجد ضم أصابعه " . " هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه "

"الحديث ظاهره كما يقول الحاكم، ولكن ابن أبي حاتم رحمه الله يقول في المراسيل ص108: أنبأنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إليّ: قال: قال أبي: لم يسمع هشيم من عاصم بن كليب" ، المراد منه، وفي "تهذيب التهذيب" و"جامع التحصيل" عن أحمد مثل ذلك"59

وإذا رجعنا إلى تراجم الرواة نجدهم كلهم محتج بهم، ما بين ثقة وصدوق، إلا أن الحديث ضعف بسبب الانقطاع الوارد في الإسناد بين هشيم وعاصم، ولم يرد الحديث من طريق آخر يعضده، فقد أخرج كل من الحاكم وابن خزيمة وابن المنذر في الأوسط من طريق واحد هو الحارث عن هشيم عن عاصم، ولم يثبت الاتصال .

الاعتبار (أو تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد)

الاعتبار بالمتابعات والشواهد:

1/ معنى الاعتبار:

قال ابن الحنبلي: "وأما الاعتبار فتتبع طرق الحديث الذي يظن أنه فرد للعلم أن له متابعا أو شاهدا، أو لا هذا ولا ذاك"60

59- أحاديث معلة ظاهرها الصحة، مقبل بن هادي الوادعي، ص391.

60- قفو الأثر، محمد بن إبراهيم الحنبلي، ص64.

وقال الشيخ طاهر الجزائري: "والاعتبار هو تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء، لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد لعلم هل للرواية تابع أو هل له شاهد أم لا؟"⁶¹

فيفهم من هذين التعريفين أن الاعتبار هو جمع طرق الحديث المراد دراسته من بطون كتب السنة بغرض البحث عن مدى تفرد الراوي بهذا الحديث أو مخالفته لسواه، أو موافقته لغيره في رواية الحديث، لفظا ومعنى، أو لفظا فقط، أو معنى فقط.

2/ معنى المتابعة:

المتابعة هي عبارة عن مشاركة بين الرواة في رواية حديث عن صاحبه، أو عن مصدره القريب أو البعيد، مع اتفاقهم سندا ومنتنا، دون زيادة أو نقص، وتعد كل رواية متابعة لأخرى، ويقال: تابعه فلان وفلان.

ومثاله ما رواه البخاري: (حدثنا مالك بن إسماعيل حدثنا ابن عيينة عن الزهري قال: قال السائب بن يزيد رضي الله عنه: ذهبنا نتلقى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ثنية الوداع.

حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال سمعت الزهري عن السائب بن يزيد يقول: أذكر أني خرجت مع الغلمان إلى ثنية الوداع نتلقى رسول الله صلى الله عليه وسلم).⁶²

فرواية علي بن عبد الله تعد متابعة لمالك بن إسماعيل أو العكس، لأنهما اشتركا في رواية هذا الحديث عن سفيان بن عيينة وهو مصدر الحديث القريب، مع اتفاقهما سندا ومنتنا.⁶³

والمتابعة نوعان تامة وقاصرة، قال ابن حجر في النزهة ص77: "المتابعة على مراتب، لأنها إن حصلت للراوي نفسه فهي التامة، وإن حصلت لشيخه فمن فوقه فهي القاصرة، ويستفاد منها التقوية".

⁶¹ - توجيه النظر، الشيخ طاهر الجزائري، 1\491.

⁶² - فتح الباري، 6\191، 8\162.

⁶³ - علوم الحديث، المليارين ص191، 190.

ويقال في الحديث المتابع لفظا ومعنى: (بمثله)، وفي المتابعة بالمعنى فقط (نحوه).

ثالثا معنى الشاهد:

وأما الشاهد فهو ما يروى من حديث صحابي آخر يوافق الحديث في لفظه ومعناه، أو في معناه فقط. ويسمى شاهدا لأنه يشهد لما ورد في الحديث الأول ويصدقه.⁶⁴

ومثاله: ما أخرجه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (2\323): من طريق مسلمة بن عبد الرحمن البصري حدثنا عبد الله بن جعفر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تدعوا على أولادكم، أن توافق من الله إجابة)

له شاهد بمعناه عند الإمام مسلم وأبي داود وابن حبان من حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم: (لا تدعوا على أنفسكم، ولا تدعوا على أولادكم، ولا تدعوا على أموالكم، لا توافقوا من الله ساعة يسأل فيها عطاء فيستجاب لكم).

فهنا وقع الاتفاق في المتن واختلف المصدر الذي هو الصحابي، وتسمى عملية طلب الشاهد بالاستشهاد، فنقول: هذا الحديث يصلح للاستشهاد.

رابعا/أهمية الاعتبار ومعرفة المتابعات والشواهد:

للاعتبار فوائد هي:

- 1- التعرف على على حال الحديث أهو من جملة الحديث المقبول أم لا
- 2- تقوية الحديث بالوقوف على متابعات وشواهد له وانجبار الضعيف
- 3- الوقوف على أصل الحديث، بحيث يعلم أن للحديث أصل يرجع إليه
- 4- أن الحكم بالتفرد لا يكون إلا بعد الاعتبار، وكذا الوقوف على المخالفة

⁶⁴ - تيسير علوم الحديث، عمرو عبد المنعم سليم، ص 229، 230.

5- معرفة علل الحديث، يقول ابن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه.

6- تكثير طرق الحديث وجمعها في موضع واحد ليفسر بعضها بعضا دراية ورواية

7- تمييز الزيادات، الواردة في الطرق المختلفة.⁶⁵

الأحاديث التي تحتاج إلى تقوية:

ليس كل حديث ضعيف يصلح لأن ينجر ويتقوى بالمتابعات والشواهد، وإنما هناك شروط في الحديث الذي يصلح لذلك،

يقول ابن الصلاح: "ليس كل ضعف يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك بتفاوت، فمن ضعف يزيله ذلك: بأن يكون ضعفه ناشئا من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يحتل ضبطه له.

وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال، زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذا فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر.

من ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب أو كون الحديث شاذاً"⁶⁶

ويفصل لنا أستاذي حمزة المليباري كلام ابن الصلاح بقوله:

"الضعيف نوعان: نوع ينجر ونوع لا ينجر، النوع الذي ينجر هو ما لم يتبين خطؤه ولا صوابه، ويقع تحته جميع أنواع الانقطاع مثل المعلق والمدلس والمرسل والمنقطع والمعضل، بشرط أن لا يخالف

⁶⁵ - المتابعات والشواهد دراسة نظرية تطبيقية على صحيح مسلم، رسالة ماجستير، صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي، كلية الدعوة، جامعة أم

القرى، السعودية، 2007م، ص66،65، باختصار

⁶⁶ - مقدمة ابن الصلاح، ص

نوع من هذه الأنواع المنقطعة ما صح من حديث متصل ثابت، أو أن لا يكون غريبا لا يعرف من وجه آخر.

كما يقع تحت هذا النوع المنجبر، ما رواه الضعيف غير المتروك ولم يتبين خطؤه ولا صوابه. أما النوع الذي لا ينجبر فهو ما تبين خطؤه وكان معلولا، سواء أكان متصلا أم منقطعا، سواء أرواه ثقة أم ضعيف، أو ما تبين كذبه وما كان موضوعا.⁶⁷

ضوابط التقوية بالمتابعات والشواهد:

ونقصد بالضوابط الشروط التي يجب أن تتوفر في حديث ما ليصلح أن يكون تابعا أو شاهدا، ويتقوى به الحديث الضعيف.